



رئيس
مصلحة الضرائب المصرية

مشروع كتاب دوري

رقم (٨) لسنة ٢٠١٧

بشأن

سعر الائتمان والخصم المُعلن من البنك المركزي

صدر قانون الضريبة العامة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وقضت المادة الثالثة منه على إلغاء قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته،

وحرصاً من المصلحة على تحديث التعليمات بما يتفق مع ما ورد بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بالمواد (٦٣)، (٧٢)، (٨٥)، (١١٠)، (١١١)، (١١٢).

وحيث قضت المادة (٦٣) من القانون لسنة ٢٠٠٥ على احتساب مقابل التأخير المستحق على المصلحة على أساس سعر الائتمان والخصم المُعلن من البنك المركزي في الأول من يناير السابق على ذلك التاريخ مخصوماً منه ٢%.

كما قضت المادة (١١٠) من ذات القانون على احتساب مقابل التأخير المستحق للمصلحة على أساس سعر الائتمان والخصم المُعلن من البنك المركزي في الأول من يناير السابق على ذلك التاريخ مضافاً إليه ٢%.

لذا تُنبه المصلحة إلى مراعاة ما يلي :-

- سعر الائتمان والخصم المُعلن من البنك المركزي في الأول من يناير ٢٠١٣ هو ٩,٥%.
- سعر الائتمان والخصم المُعلن من البنك المركزي في الأول من يناير ٢٠١٤ هو ٨,٧٥%.
- سعر الائتمان والخصم المُعلن من البنك المركزي في الأول من يناير ٢٠١٥ هو ٩,٧٥%.
- سعر الائتمان والخصم المُعلن من البنك المركزي في الأول من يناير ٢٠١٦ هو ٩,٧٥%.
- سعر الائتمان والخصم المُعلن من البنك المركزي في الأول من يناير ٢٠١٧ هو ١٥,٢٥%.

والله ولي التوفيق ...

رئيس

مصلحة الضرائب المصرية

(عماد شوقي حسين)

صدرت في: ١٢ / ١ / ٢٠١٧ م.

حليمة زيات رئيس مصلحة الضرائب المصرية